NNA الوكالة الوطنية للإعلام

معراوي مفتتحا برنامج تدريب عن "مكافحة تبييض الأموال" في معهد باسل فليحان: مكافحة غسل الأموال استحقاق وطني قبل أن يكون شرطا دوليا

02:37

إقتصاد

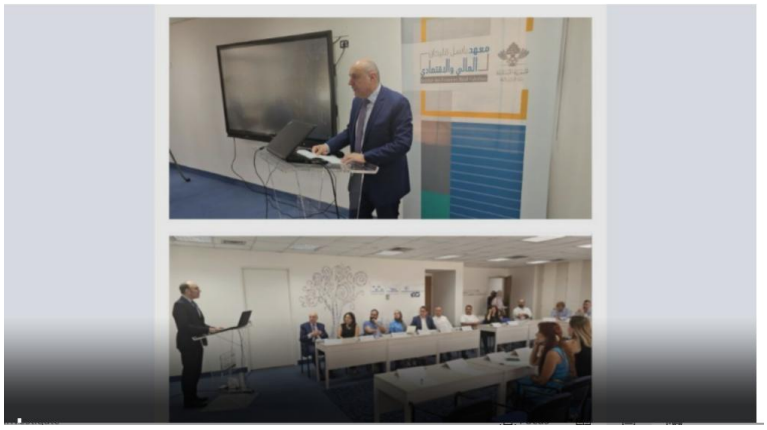

وطنية - شدد المدير العام للمالية جورج معراوي في خلال إفتتاحه برنامجا تدريبيا عن "مكافحة تبييض الأموال المتعلقة بالتهرب الضريبي"، في "معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي" في بيروت"، أن "مكافحة تبييض الأموال المتعلقة بالتهرب الضريبي ترسم آفاقا لتحسين التصنيف المالي للبنان واستعادة ثقة المستثمرين والداعمين الدوليين به"، مؤكدا أن "التزام لبنان في هذا المجال، استحقاق وطني قبل أن يكون شرطا دوليا."

وقال: "إن البرنامج التدريبي المتخصص، بعنوان "مكافحة تبييض الأموال المتعلقة بالتهرب الضريبي" يقام في وقت دقيق يشهد فيه لبنان تحديات مالية واقتصادية جسيمة تفرض مضاعفة الجهد والعمل بمنتهى الشفافية والمسؤولية"، وشدد على أن "التزامنا مكافحة غسل الأموال الناتج عن التهرب الضريبي هو استحقاق وطني قبل أن يكون شرطا دوليا. وسعينا نحو الشفافية ليس مجرد استجابة لتوصية، بل هو الحجر الأساس لإعادة الثقة بمؤسسات الدولة، واستعادة كرامة الإدارة العامة."

ولاحظ معراوي أن "التهرب الضريبي يعد من أبرز الجرائم المالية التي تؤدي إلى خسائر مباشرة في الإيرادات العامة وتؤثر على العدالة الاجتماعية والثقة بالمؤسسات. ومع تطور الوسائل غير المشروعة لتحويل الأموال، أصبح تبييض العائدات الناتجة عن التهرب الضريبي يشكل تهديدا مباشرا للنزاهة المالية والاستقرار الاقتصادي."

وشدد على أن "مكافحة تبييض الأموال الناتجة عن التهرب الضريبي لم تعد قضية تقنية أو إدارية فحسب، بل هي قضية تمس صميم الإصلاح المالي وصدقية الدولة اللبنانية في التزاماتها أمام شركائها الدوليين، وعلى رأسهم مجموعة العمل المالي الدولية (FATF) والمجموعة الإقليمية."(MENAFATF)

وأكد معراوي أن "وزارة المالية، كونها على خط المواجهة الأول في هذا المجال، تتحمل مسؤولية كبيرة في وضع الأطر التنظيمية والرقابية التي تعزز الشفافية وتمنع استغلال النظام الضريبي لأغراض إجرامية. لذلك، لا بد من أن تتعامل وزارة المالية مع هذا الملف من خلال نهج وقائي، تشريعي، ومعلوماتي متكامل؛ بالاضافة الى ربط التحصيل الضريبي بآليات مكافحة تبييض الأموال بشكل مؤسساتي ومنهجي."

أضاف: "نحن اليوم على أعتاب الزيارة التشخيصية الثانية لمجموعة العمل المالي، مما يتطلب منا أن نظهر تقدما جديا في الالتزام بتوصيات رئيسية، أبرزها: إدراج التهرب الضريبي كجريمة أصلية ضمن جرائم غسل الأموال، وتفعيل الإبلاغ الإجباري عن العمليات المشبوهة (STR) من جميع الفاعلين، وتعزيز شفافية المعلومات حول المكلفين والعمليات، وتعزيز التعاون مع وحدة التحقيق الخاصة (SIC) وتوسيع نطاق تبادل المعلومات، وتوسيع التنسيق مع القضاء والهيئات الدولية لملاحقة المخالفين، وتوسيع الإلزام بالتصريح الإلكتروني للمكلفين وربط البيانات بين الإدارات الضريبية، وتطوير ممنهج لتحليل المخاطر المالية والضريبية باستخدام أدوات تقنية متقدمة."

ورأى أن "تحديات مهمة لا تزال أمامنا رغم التقدم المحرز على هذا الصعيد لا سيما لناحية تفعيل الالتزام الضريبي وإعداد نماذج التصاريح وغيرها، وأبرزها: ضعف التنسيق الفعلي بين الإدارات المعنية (المالية، الجمارك، القضاء، هيئة التحقيق الخاصة)،

ونقص الموارد التقنية والبشرية المتخصصة في التحقيقات المالية والضريبية المعقدة، ومحدودية الوصول إلى المعلومات المالية الفعلية للمكلفين، خاصة أصحاب المهن الحرة وانتشار الاقتصاد غير الرسمي وضعف نظم الدفع الإلكترونية، وضعف تطبيق العقوبات الرادعة بحق المخالفين."

وإذ أشار معراوي إلى ان "آفاقا لتحسين التصنيف المالي للبنان واستعادة ثقة المستثمرين والداعمين الدوليين ترسم اليوم من خلال هذا البرنامج"، أكد "التزام وزارة المالية الكامل التعاون مع الجهات الرقابية والأمنية والقضائية"، آملا في أن تكون "الزيارة التشخيصية الثانية لمجموعة العمل المالي فرصة للتقييم البناء واستكمال مسار الإصلاح المؤسسي الشامل"، وفي أن "يسهم هذا البرنامج التدريبي في بناء منظومة مالية وطنية حديثة شفافة وعادلة."

الزعني

وأشار المدير المالي والإداري للمعهد غسان الزعني، إلى أن "هذا البرنامج يندرج ضمن إطار جهود المعهد المتواصلة لبناء قدرات الكوادر الضريبية وتعزيز جاهزية لبنان لمواجهة التحديات المتزايدة."

وإذ لاحظ الزعني أن "هذا البرنامج يأتي في ظل إدراج لبنان في 10 حزيران الجاري في القائمة السوداء من المفوضية الأوروبية مما سيؤثر سلبا على سمعة لبنان وعلى الاستثمار، والتحويلات المالية ويزيد من عزلة لبنان المالية"، شدد على أن "الرهان اليوم يكمن في التنفيذ العملي للإصلاحات المطلوبة لتخطي المرحلة الرمادية والخروج منها بحلول 2026."

ورأى أن "تعزيز قدرة لبنان على التعرف والتحقيق والإبلاغ عن قضايا التهرب الضريبي المتعلقة بتبييض الاموال واستخدام منهجية قائمة على إدارة المخاطر، أصبح تاليا ضرورة لا ترفا."

وأوضح أن "هذا البرنامج التدريبي، هو ثمرة مسار انطلق منذ عام 2015، حين بدأ المعهد بالتعاون مع شركائه على تنظيم برامج تدريبية توجهت الى هيئات انفاذ القوانين في لبنان كمساهمة لتعزيز المعرفة بآليات مكافحة تبييض الاموال ومعاييره الدولية ولتعزيز أطر التعاون بين مختلف الجهات المعنية في هذا المجال."

وأوضح أن "أهمية هذا البرنامج أنه يأتي في ظل أزمة اقتصادية ومالية عميقة يشهدها لبنان منذ سنوات، فإذا تمكنا من تحصين الإدارة الضريبية بدراية وحرفية عالية ومن كشف السلوكيات المشبوهة ومؤشرات الخطر، قد يمكننا ذلك حينها من استعادة الثقة بالمؤسسات الرسمية والاهم التخفيف من إساءة استخدام النظام الضريبي لأغراض إجرامية"، شارحا أن "تجارب دول عدة أثبتت أن الاستثمار في تدريب العاملين في الإدارات الضريبية على الربط بين المعلومات الضريبية والمؤشرات المالية المشبوهة، يسهم في كشف شبكات التهرب وغسل الأموال، ويعزز قدرة الدولة على الاستجابة لمعايير التقييم الدولية."

البرنامج

وتناولت جلسات اليوم من البرنامج، أساسيات مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب والجرائم المرتبطة بالضرائب كجرم منفصل عن تبييض الأموال والنهج القائم على المخاطر للإدارة الضريبية.

وتشمل أعمال البرنامج في يومه الثاني تطبيقات عملية للنهج القائم على المخاطر، على أن تستكمل الاثنين 23 حزيران بجلسات عن التحقيقات المالية في الجرائم المرتبطة بالضرائب وتختتم الأربعاء 25 منه بموضوع التحقيقات المالية واستخدام منتجات هيئة التحقيق الخاصة.

https://www.nna-leb.gov.lb/ar/economy/788066/%D9%85%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%88%D9%8A-%D9%85%D9%81%D8%AA%D8%AA%D8%AD%D8%A7-%D8%A8%D8%B1%D9%86%D8%A7%D9%85%D8%AC-%D8%AA%D8%AF%D8%B1%D9%8A%D8%A8-%D8%B9%D9%86-%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%81%D8%AD%D8%A9-%D8%AA%D8%A8%D9%8A%D9%8A%D8%B6-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%88%D8%A7%D9%84

المركزية

اقتصاد Jun 16, 2025 2:13 PM

المعراوي يفتتح برنامجاً في "معهد باسل فليحان" عن "مكافحة تبييض الأموال المتعلّقة بالتهرّب الضريبي"

المركزية- لفت المدير العام لوزارة المال جورج المعراوي اليوم، إلى أن مكافحة تبييض الأموال المتعلّقة بالتهرب الضريبي ترسم "آفاقاً لتحسين التصنيف المالي للبنان واستعادة ثقة المستثمرين والداعمين الدوليين" به، مؤكداً أن التزام لبنان في هذا المجال "استحقاق وطني قبل أن يكون شرطًا دولياً".

وقال المعراوي خلال افتتاحه برنامجاً تدريبياً عن هذا الموضوع في معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي في بيروت، إن البرنامج التدريبي المتخصص بعنوان "مكافحة تبييض الأموال المتعلّقة بالتهرب الضريبي" يقام "في وقت دقيق يشهد فيه لبنان تحديات مالية واقتصادية جسيمة، تفرض مضاعفة الجهد والعمل بمنتهى الشفافية والمسؤولية".

وأضاف: "إن التزامنا مكافحة غسل الأموال الناتج عن التهرب الضريبي هو استحقاق وطني قبل أن يكون شرطًا دولياً. وسعينا نحو الشفافية ليس مجرد استجابة لتوصية، بل هو الحجر الأساس لإعادة الثقة بمؤسسات الدولة، واستعادة كرامة الإدارة العامة".

ولاحظ أن "التهرب الضريبي يُعدّ من أبرز الجرائم المالية التي تؤدي إلى خسائر مباشرة في الإيرادات العامة وتؤثر على العدالة الاجتماعية والثقة بالمؤسسات. ومع تطور الوسائل غير المشروعة لتحويل الأموال، أصبح تبييض العائدات الناتجة عن التهرب الضريبي يشكل تهديداً مباشراً للنزاهة المالية والاستقرار الاقتصادي".

وشدّد على أن "مكافحة تبييض الأموال الناتجة عن التهرب الضريبي لم تعد قضية تقنية أو إدارية فحسب، بل هي قضية تمسّ صميم الإصلاح المالي وصدقية الدولة اللبنانية في التزاماتها أمام شركائها الدوليين، وعلى رأسهم مجموعة العمل المالي الدولية (FATF) والمجموعة الإقليمية (MENAFATF)".

وأكد أن "وزارة المالية، كونها على خط المواجهة الأول في هذا المجال، تتحمل مسؤولية كبيرة في وضع الأطر التنظيمية والرقابية التي تعزز الشفافية وتمنع استغلال النظام الضريبي لأغراض إجرامية. لذلك، لا بد من أن تتعامل وزارة المالية مع هذا الملف من خلال نهج وقائي، تشريعي، ومعلوماتي متكامل؛ بالاضافة الى ربط التحصيل الضريبي بآليات مكافحة تبييض الأموال بشكل مؤسساتي ومنهجي".

https://almarkazia.com/ar/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%88%D9%8A-%D9%8A%D9%81%D8%AA%D8%AA%D8%AD-%D8%A8%D8%B1%D9%86%D8%A7%D9%85%D8%AC%D8%A7%D9%8B-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B9%D9%87%D8%AF-%D8%A8%D8%A7%D8%B3%D9%84-%D9%81%D9%84%D9%8A%D8%AD%D8%A7%D9%86-1

WARADA AL'AN
news and media website

المعراوي افتتح في معهد باسل فليحان برنامجاً تدريبياًعن "مكافحة تبييض الأموال المتعلّقة بالتهرب الضريبي"

14 يونيو، 2025

المعراوي: مكافحة تبييض الأموال المتعلّقة بالتهرب الضريبي
ترسم آفاقاً لتحسين التصنيف المالي للبنان واستعادة الثقة به

المعراوي: التزامنا مكافحة غسل الأموال الناتج عن التهرب الضريبي
استحقاق وطني قبل أن يكون شرطاً دولياً

شدّد المدير العام للمالية جورج المعراوي اليوم الاثنين أن مكافحة تبييض الأموال المتعلّقة بالتهرب الضريبي ترسم "آفاقاً لتحسين التصنيف المالي للبنان واستعادة ثقة المستثمرين والداعمين الدوليين" به، مؤكداً خلال افتتاحه برنامجاً تدريبياً عن هذا الموضوع في معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي في بيروت، أن التزام لبنان في هذا المجال "استحقاق وطني قبل أن يكون شرطاً دولياً".

وقال المعراوي إن البرنامج التدريبي المتخصص بعنوان "مكافحة تبييض الأموال المتعلّقة بالتهرب الضريبي" يقام "في وقت دقيق يشهد فيه لبنان تحديات مالية واقتصادية جسيمة، تفرض مضاعفة الجهد والعمل بمنتهى الشفافية والمسؤولية".

وأضاف: "إن التزامنا مكافحة غسل الأموال الناتج عن التهرب الضريبي هو استحقاق وطني قبل أن يكون شرطاً دولياً، وسعينا نحو الشفافية ليس مصدر استعانة التوسية، بل هو الصر الأساس لإعادة الثقة بمؤسسات الدولة، واستعادة كرامة الإدارة العامة".

ولاحظ أن "التهرب الضريبي يُعدّ من أبرز الجرائم المالية التي تؤدي إلى خسائر مباشرة في الإيرادات العامة، وتؤثر على العدالة الاجتماعية والثقة بالمؤسسات. ومع تطور الوسائل غير المشروعة لتمويل الأموال، أصبح تبييض العائدات الناتجة عن التهرب الضريبي يشكل تهديداً مباشراً للنزاهة المالية والاستقرار الاقتصادي".

https://waradalan.com/49617/

تاريخ النشر June 16, 2025

AAA

معراوي مفتتحاً برنامج تدريب عن "مكافحة تبييض الأموال" في معهد باسل فليحان: مكافحة غسل الأموال استحقاق وطني قبل أن يكون شرطا دوليا

شدد المدير العام للمالية جورج معراوي في خلال إفتتاحه برنامجا تدريبيا عن "مكافحة تبييض الأموال المتعلقة بالتهرب الضريبي"، في "معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي" في بيروت"، أن "مكافحة تبييض الأموال المتعلقة بالتهرب الضريبي ترسم آفاقا لتحسين التصنيف المالي للبنان واستعادة ثقة المستثمرين والداعمين الدوليين به"، مؤكدا أن "التزام لبنان في هذا المجال، استحقاق وطني قبل أن يكون شرطا دوليا".

وقال: "إن البرنامج التدريبي المتخصص، بعنوان "مكافحة تبييض الأموال المتعلقة بالتهرب الضريبي" يقام في وقت دقيق يشهد فيه لبنان تحديات مالية واقتصادية جسيمة تفرض مضاعفة الجهد والعمل بمنتهى الشفافية والمسؤولية"، وشدد على أن "التزامنا مكافحة غسل الأموال الناتج عن التهرب الضريبي هو استحقاق وطني قبل أن يكون شرطا دوليا. وسعينا نحو الشفافية ليس مجرد استجابة لتوصية، بل هو الحجر الأساس لإعادة الثقة بمؤسسات الدولة، واستعادة كرامة الإدارة العامة".

ولاحظ معراوي أن "التهرب الضريبي يعد من أبرز الجرائم المالية التي تؤدي إلى خسائر مباشرة في الإيرادات العامة وتؤثر على العدالة الاجتماعية والثقة بالمؤسسات. ومع تطور الوسائل غير المشروعة لتحويل الأموال، أصبح تبييض العائدات الناتجة عن التهرب الضريبي يشكل تهديدا مباشرا للنزاهة المالية والاستقرار الاقتصادي".

وأكد معراوي أن "وزارة المالية، كونها على خط المواجهة الأول في هذا المجال، تتحمل مسؤولية كبيرة في وضع الأطر التنظيمية والرقابية التي تعزز الشفافية وتمنع استغلال النظام الضريبي لأغراض إجرامية. لذلك، لا بد من أن تتعامل وزارة المالية مع هذا الملف من خلال نهج وقائي، تشريعي، ومعلوماتي متكامل: بالاضافة الى ربط التحصيل الضريبي بآليات مكافحة تبييض الأموال بشكل مؤسساتي ومنهجي".

https://elmarada.org/%D9%85%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%88%D9%8A-%D9%85%D9%81%D8%AA%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D9%8B-%D8%A8%D8%B1%D9%86%D8%A7%D9%85%D8%AC-%D8%AA%D8%AF%D8%B1%D9%8A%D8%A8-%D8%B9%D9%86-%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%81%D8%AD%D8%A9/

LEBANON NEWS

اقتصاد وأعمال | Haidar | مارس 16, 2025 | 0

المعراوي افتتح في معهد باسل فليحان برنامجاً تدريبياً عن "مكافحة تبييض الأموال المتعلّقة بالتهرب الضريبي"- المعراوي: مكافحة تبييض الأموال المتعلّقة بالتهرب الضريبي ترسم آفاقاً لتحسين التصنيف المالي للبنان واستعادة الثقة به

المعراوي: التزامنا مكافحة غسل الأموال الناتج عن التهرب الضريبي

استعدنا وهتي قبل أن يكون شرطاً دولياً

شدد الدبور العام للمالية جورج المعراوي، اليوم الاثنين أن مكافحة تبييض الأموال المتعلقة بالتهرب الضريبي ترسم "آفاقاً لتحسين التصنيف المالي للبنان واستعادة ثقة المستثمرين والمانحين الدوليين" به، مؤكداً خلال افتتاحه برنامجاً تدريبياً عن هذا الموضوع في معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي في بيروت أن التزام لبنان في هذا المجال "استحقاق وطني قبل أن يكون شرطاً دولياً".

وقال المعراوي، إن البرنامج التدريبي المتخصص بعنوان "مكافحة تبييض الأموال المتعلقة بالتهرب الضريبي" يقدم "في وقت دقيق يشهد فيه لبنان تحديات مالية واقتصادية جسيمة، تفرض مضاعفة الجهد والعمل بمنهجي الثقافة والمسؤولية".

وأضاف: "إن التزامنا مكافحة غسل الأموال الناتج عن التهرب الضريبي هو استحقاق وطني قبل أن يكون شرطاً دولياً. وسعينا نحو الشفافية ليس مجرد استجابة للتوصيات، بل هو الحجر الأساس لإعادة الثقة بمؤسسات الدولة، واستعادة ثقارة الإدارة العامة".

ولاحظ أن "التهرب الضريبي يُعد من أبرز الجرائم المالية التي تؤدي إلى خسائر مباشرة في الإيرادات العامة وتؤثر على العدالة الاجتماعية والثقة بالمؤسسات. ومع تطور الوسائل نحو المشروعة لتحويل الأموال، أصبح تبييض العائدات الناتجة عن التهرب الضريبي بشكل تهديداً مباشراً للنزاهة المالية والاستقرار الاقتصادي".

وشدد على أن "مكافحة تبييض الأموال الناتجة عن التهرب الضريبي لم تعد قضية تقنية أو إدارية فحسب، بل هي قضية تمس صميم الإصلاح المالي ومصداقية الدولة الثنائية في التزاماتها أمام شركائها الدوليين، وعلى رأسهم مجموعة العمل المالي الدولية (FATF) والمجموعة الإقليمية (MENAFATF)".

ولفت أن "وزارة المالية، كونها على خط المواجهة الأول في هذا المجال، تتحمل مسؤولية كبيرة في وضع الأطر التنظيمية والرقابية التي تحرر الشفافية وتمنع استغلال النظام الضريبي لأغراض إجرامية. لذلك، لا بد من أن تتعامل وزارة المالية مع هذا الملف من خلال نهج وقائي، تشريعي، ومعلوماتي متكامل، بالإضافة الى ربط التحصيل الضريبي بآليات مكافحة تبييض الأموال بشكل مؤسساتي ومنهجي".

وأضاف: "نحن اليوم على أعتاب الزيارة التشخيصية الثانية لمجموعة العمل المالي، مما يتطلب منا أن نظهر تقدماً جدياً في الالتزام بتوصيات رئيسية، أبرزها: إدراج التهرب الضريبي كجريمة أصلية ضمن جرائم غسل الأموال، وتفعيل الإبلاغ الإلزامي عن العمليات المشبوهة (STR) من جميع الفاعلين، وتعزيز شفافية المعلومات حول المكلفين والعمليات. وتعزيز التعاون مع وحدة التحقيق الخاصة (SIC) وتوسيع نطاق تبادل المعلومات، وتوسيع التنسيق مع القضاء والجهات الدولية لملاحقة المخالفين، وتوسيع الإقرار بالتصريح الإلكتروني للمكلفين وربط البيانات بين الإدارات الضريبية، وتطوير منهج لتحليل المخاطر المالية والضريبية باستخدام أدوات تقنية متقدمة".

https://lubnannews.com/archives/25239

المعراوي افتتح في معهد باسل فليحان برنامجاً تدريبياً عن "مكافحة تبييض الأموال المتعلّقة بالتهرب الضريبي"

16 يونيو 2025 | 22 زيارة

المدير العام لوزارة المالية : مكافحة تبييض الأموال المتعلّقة بالتهرب الضريبي ترسم آفاقاً لتحسين التصنيف المالي للبنان واستعادة الثقة به

التزامنا مكافحة غسل الأموال الناتج عن التهرب الضريبي استحقاق وطني قبل أن يكون شرطًا دولياً

انقر الصوره لتكبيرها

almontasher ,شدّد المدير العام للمالية جورج المعراوي اليوم الاثنين أن مكافحة تبييض الأموال المتعلّقة بالتهرب الضريبي ترسم "آفاقًا لتحسين التصنيف المالي للبنان واستعادة ثقة المستثمرين والداعمين الدوليين" به، مؤكدًا خلال افتتاحه برنامجاً تدريبياً عن هذا الموضوع في معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي في بيروت أن التزام لبنان في هذا المجال "استحقاق وطني قبل أن يكون شرطًا دولياً".

وقال المعراوي إن البرنامج التدريبي المخصص بعنوان "مكافحة تبييض الأموال المتعلّقة بالتهرب الضريبي" يقام "في وقت دقيق يشهد فيه لبنان تحديات مالية واقتصادية جسيمة، تفرض مضاعفة الجهد والعمل بمنتهى الشفافية والمسؤولية".

واضاف: "إن التزامنا مكافحة غسل الأموال الناتج عن التهرب الضريبي هو استحقاق وطني قبل أن يكون شرطًا دولياً. وسعينا نحو الشفافية ليس مجرد استجابة للتوصية، بل هو الحجر الأساس لإعادة الثقة بمؤسسات الدولة، واستعادة كرامة الإدارة العامة".

ولاحظ أن "التهرب الضريبي يُعدّ من أبرز الجرائم المالية التي تؤدي إلى خسائر مباشرة في الإيرادات العامة وتؤثر على العدالة الاجتماعية والثقة بالمؤسسات. ومع تطور الوسائل عبر المشروعة لتحويل الأموال، أصبح تبييض العائدات الناتجة عن التهرب الضريبي يشكّل تهديداً مباشراً للنزاهة المالية والاستقرار الاقتصادي".

وشدّد على أن "مكافحة تبييض الأموال الناتجة عن التهرب الضريبي لم تعد قضية تقنية أو إدارية فحسب، بل هي قضية تمسّ صميم الإصلاح المالي وصدقية الدولة اللبنانية في التزاماتها أمام شركائها الدوليين، وعلى رأسهم مجموعة العمل المالي الدولية (FATF) والمجموعة الإقليمية (MENAFATF)".

https://almontasher.com/%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%b9%d8%b1%d8%a7%d9%88%d9%8a-%d8%a7%d9%81%d8%aa%d8%aa%d8%ad-%d9%81%d9%8a-%d9%85%d8%b9%d9%87%d8%af-%d8%a8%d8%a7%d8%b3%d9%84-%d9%81%d9%84%d9%8a%d8%ad%d8%a7%d9%86-%d8%a8%d8%b1%d9%86/

معراوي: مكافحة تبييض الأموال تمسّ صميم الإصلاح المالي

المدن - اقتصاد | الإثنين 2025/06/16

أقام معهد باسل فليحان برنامجاً تدريبياً عن مكافحة تبييض الأموال المتعلقة بالتهرّب الضريبي (علي علوش)

تعمل الجهات الرسمية اللبنانية على إنجاز الإصلاحات الضرورية للمساهمة في إخراج البلاد من الأزمة، لا سيّما الإصلاحات المتعلّقة بمكافحة تبييض الأموال. ورأى المدير العام لوزارة المالية جورج معراوي أنّ "مكافحة تبييض الأموال المتعلقة بالتهرّب الضريبي ترسم آفاقاً لتحسين التصنيف المالي للبنان واستعادة ثقة المستثمرين والداعمين الدوليين به". وأكّد أنّ "التزام لبنان في هذا المجال هو استحقاق وطني قبل أن يكون شرطاً دولياً".

وأشار معراوي خلال افتتاحه برنامجاً تدريبياً عن "مكافحة تبييض الأموال المتعلقة بالتهرّب الضريبي"، في معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي ببيروت"، إلى أنّ "البرنامج التدريبي يقام في وقت دقيق يشهد فيه لبنان تحديات مالية واقتصادية جسيمة تفرض مضاعفة الجهد والعمل بمنتهى الشفافية والمسؤولية".

الجرائم المالية تؤدي لخسائر في الإيرادات

ولفت إلى أنّ "التهرب الضريبي يُعدّ من أبرز الجرائم المالية التي تؤدي إلى خسائر مباشرة في الإيرادات العامة وتؤثّر على العدالة الاجتماعية والثقة بالمؤسسات. ومع تطور الوسائل غير المشروعة لتحويل الأموال، أصبح تبييض العائدات الناتجة عن التهرب الضريبي يشكل تهديداً مباشراً للنزاهة المالية والاستقرار الاقتصادي".

https://www.almodon.com/amp/economy/2025/6/16/%D9%85%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%88%D9%8A-%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%81%D8%AD%D8%A9-%D8%AA%D8%A8%D9%8A%D9%8A%D8%B6-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%88%D8%A7%D9%84-%D8%AA%D9%85%D8%B3-%D8%B5%D9%85%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A

الدورة الاقتصادية
مجلة إقتصادية عربية

المعراوي افتتح في معهد باسل فليحان برنامجاً تدريبياً عن "مكافحة تبييض الأموال المتعلّقة بالتهرب الضريبي"

المعراوي: مكافحة تبييض الأموال المتعلّقة بالتهرب الضريبي ترسم آفاقاً لتحسين التصنيف المالي للبنان واستعادة الثقة به

* التزامنا مكافحة غسل الأموال الناتج عن التهرب الضريبي استحقاق وطني قبل أن يكون شرطًا دولياً

شدّد المدير العام للمالية جورج المعراوي اليوم الاثنين أن مكافحة تبييض الأموال المتعلّقة بالتهرب الضريبي ترسم "آفاقاً لتحسين التصنيف المالي للبنان واستعادة ثقة المستثمرين والداعمين الدوليين" به، مؤكداً خلال افتتاحه برنامجاً تدريبياً عن هذا الموضوع في معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي في بيروت أن التزام لبنان في هذا المجال "استحقاق وطني قبل أن يكون شرطًا دولياً".

وقال المعراوي إن البرنامج التدريبي المتخصص بعنوان "مكافحة تبييض الأموال المتعلّقة بالتهرب الضريبي" يقام "في وقت دقيق يشهد فيه لبنان تحديات مالية واقتصادية جسيمة، تفرض مضاعفة الجهد والعمل بمنتهى الشفافية والمسؤولية".

واضاف: "إن التزامنا مكافحة غسل الأموال الناتج عن التهرب الضريبي هو استحقاق وطني قبل أن يكون شرطًا دولياً، وسعيًنا نحو الشفافية ليس مجرد استجابة لتوصية، بل هو الحجر الأساس لإعادة الثقة بمؤسسات الدولة، واستعادة كرامة الإدارة العامة".

ولاحظ أن "التهرب الضريبي يُعدّ من أبرز الجرائم المالية التي تؤدي إلى خسائر مباشرة في الإيرادات العامة وتؤثر على العدالة الاجتماعية والثقة بالمؤسسات، ومع تطور الوسائل غير المشروعة لتحويل الأموال، أصبح تبييض العائدات الناتجة عن التهرب الضريبي يشكل تهديداً مباشراً للنزاهة المالية والاستقرار الاقتصادي".

وشدّد على أن "مكافحة تبييض الأموال الناتجة عن التهرب الضريبي لم تعد قضية تقنية أو إدارية فحسب، بل هي قضية تمسّ صميم الإصلاح المالي وصدقية الدولة اللبنانية في التزاماتها أمام شركائها الدوليين، وعلى رأسهم مجموعة العمل المالي الدولية (FATF) والمجموعة الإقليمية (MENAFATF)".

وأكد أن "وزارة المالية، كونها على خط المواجهة الأول في هذا المجال، تتحمل مسؤولية كبيرة في وضع الأطر التنظيمية والرقابية التي تعزز الشفافية وتمنع استغلال النظام الضريبي لأغراض إجرامية، لذلك، لا بد من أن تتعامل وزارة المالية مع هذا الملف من خلال نهج وقائي، تشريعي، ومعلوماتي متكامل؛ بالاضافة الى ربط التحصيل الضريبي بآليات مكافحة تبييض الأموال بشكل مؤسساتي ومنهجي".

https://www.ad-dawra.com/2025/06/16/67874/

Newstelegraph.net

المعراوي: مكافحة تبييض الأموال المتعلقة بالتهرب الضريبي ترسم آفاقاً لتحسين التصنيف المالي للبنان واستعادة الثقة به

مكافحة تبييض الأموال المتعلّقة بالتهرب الضريبي

شدد المدير العام للمالية جورج المعراوي الاثنين أن مكافحة تبييض الأموال المتعلّقة بالتهرب الضريبي ترسم "آفاقاً لتحسين التصنيف المالي للبنان واستعادة ثقة المستثمرين والداعمين الدوليين" به، موكداً خلال افتتاحه برنامجاً تدريبياً عن هذا الموضوع في معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي في بيروت أن التزام لبنان في هذا المجال "استحقاق وطني قبل أن يكون شرطاً دولياً".

وقال المعراوي إن البرنامج التدريبي المتخصص بعنوان "مكافحة تبييض الأموال المتعلّقة بالتهرب الضريبي" يقام "في وقت دقيق يشهد فيه لبنان تحديات مالية واقتصادية جسيمة، تفرض مضاعفة الجهد والعمل بمنتهى الشفافية والمسؤولية".

وأضاف: "إن التزامنا مكافحة غسل الأموال الناتج عن التهرب الضريبي هو استحقاق وطني قبل أن يكون شرطاً دولياً. وسعينا نحو الشفافية ليس مجرد استجابة لتوصية، بل هو المحور الأساس لإعادة الثقة بمؤسسات الدولة، واستعادة كرامة الإدارة العامة".

ولاحظ أن "التهرب الضريبي يُعدّ من أبرز الجرائم المالية التي تؤدي إلى خسائر مباشرة في الإيرادات العامة وتؤثر على العدالة الاجتماعية والثقة بالمؤسسات. ومع تطور الوسائل غير المشروعة لتحويل الأموال، أصبح تبييض العائدات الناتجة عن التهرب الضريبي يشكل تهديداً مباشراً للنزاهة المالية والاستقرار الاقتصادي".

وشدد على أن "مكافحة تبييض الأموال الناتجة عن التهرب الضريبي لم تعد قضية تقنية أو إدارية فحسب، بل هي قضية تمس صميم الإصلاح المالي وصدقية الدولة اللبنانية في التزاماتها أمام شركائها الدوليين، وعلى رأسهم مجموعة العمل المالي الدولية (FATF) والمجموعة الإقليمية (MENAFATF)".

وأكد أن "وزارة المالية، كونها على خط المواجهة الأول في هذا المجال، تتحمل مسؤولية كبيرة في وضع الأطر التنظيمية والرقابية التي تعزز الشفافية وتمنع استغلال النظام الضريبي لأغراض إجرامية. لذلك، لا بد من أن تتعامل وزارة المالية مع هذا الملف من خلال نهج وقائي، تشريعي، ومعلوماتي متكامل؛ بالاضافة الى ربط التحصيل الضريبي بآليات مكافحة تبييض الأموال بشكل مؤسساتي ومنهجي".

وأضاف: "نحن اليوم على أعتاب الزيارة التشخيصية الثانية لمجموعة العمل المالي، مما يتطلب منا أن نظهر تقدماً جدياً في الالتزام بتوصيات رئيسية، أبرزها: إدراج التهرب الضريبي كجريمة أصلية ضمن جرائم غسل الأموال، وتفعيل الإبلاغ الإجباري عن العمليات المشبوهة (STR) من جميع الفاعلين، وتعزيز شفافية المعلومات حول المكلفين والعمليات، وتعزيز التعاون مع وحدة التحقيق الخاصة (SIC) وتوسيع نطاق تبادل المعلومات، وتوسيع التنسيق مع القضاء والهيئات الدولية لملاحقة المخالفين، وتوسيع الإلزام بالتصريح الإلكتروني للمكلفين وربط البيانات بين الإدارات الضريبية، وتطوير ممنهج لتحليل المخاطر المالية والضريبية باستخدام أدوات تقنية متقدمة".

ورأى أن "التحديات مهمة لا تزال أمامنا رغم التقدم المحرز على هذا الصعيد لا سيما لناحية تفعيل الالتزام الضريبي وإعداد نماذج التصاريح وغيرها، وأبرزها: ضعف التنسيق الفعلي بين الإدارات المعنية (المالية، الجمارك، القضاء، هيئة التحقيق الخاصة)، ونقص الموارد التقنية والبشرية المتخصصة في التحقيقات المالية والضريبية المعقدة، ومحدودية الوصول إلى المعلومات المالية الفعلية للمكلفين، خاصة أصحاب المهن الحرة وانتشار الاقتصاد غير الرسمي وضعف نظم الدفع الإلكترونية، وضعف تطبيق العقوبات الرادعة بحق المخالفين".

وإذ أشار إلى أن "آفاقاً لتحسين التصنيف المالي للبنان واستعادة ثقة المستثمرين والداعمين الدوليين تُرسم اليوم من خلال هذا البرنامج"، أكّد "التزام وزارة المالية الكامل التعاون مع الجهات الرقابية والأمنية والقضائية"، أملاً في أن تكون "الزيارة التشخيصية الثانية لمجموعة العمل المالي فرصة للتقييم البناء واستكمال مسار الإصلاح الموسسي الشامل"، وفي أن "يسهم هذا البرنامج التدريبي في بناء منظومة مالية وطنية هديئة شفافة وعادلة".

https://www.newstelegraph.net/blog/684ffbb2c999146bc52ad5a8

المعراوي افتتح في معهد باسل فليحان برنامجاً تدريبياً عن "مكافحة تبييض الأموال المتأتّية بالتهرب الضريبي"

المعراوي: مكافحة تبييض الأموال المتأتّية بالتهرب الضريبي
ترسم آفاقاً لتحسين التصنيف المالي للبنان واستعادة الثقة به

المعراوي: التزامنا مكافحة غسل الأموال الناتج عن التهرب الضريبي
استحقاق وطني قبل أن يكون شرطاً دولياً

نداء الوطن

اقتصاد

مجموعة العمل المالي (FATF) الى بيروت لمعاينة التطورات

المالية تكثّف جهود مكافحة التبييض عبر التهرّب الضريبي

2025.06.17 | ص 02:00

معراوي في "معهد باسل فليحان"

لفت المدير العام لوزارة المال جورج معراوي إلى أنّ مكافحة تبييض الأموال المتعلّقة بالتهرّب الضريبي ترسم "آفاقاً لتحسين التصنيف المالي للبنان واستعادة ثقة المستثمرين والداعمين الدوليين" به، مؤكداً أن التزام لبنان في هذا المجال "استحقاق وطني قبل أن يكون شرطاً دولياً".

قال معراوي خلال افتتاحه برنامجاً تدريبياً عن موضوع "مكافحة تبييض الأموال المتعلّقة بالتهرّب الضريبي" في معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي في بيروت، إنّ البرنامج التدريبي المتخصص بعنوان "مكافحة تبييض الأموال المتعلّقة بالتهرب الضريبي" يقام "في وقت دقيق يشهد فيه لبنان تحديات مالية واقتصادية جسيمة، تفرض مضاعفة الجهد والعمل بمنتهى الشفافية والمسؤولية".

وأضاف: "إن التزامنا مكافحة غسل الأموال الناتج عن التهرب الضريبي هو استحقاق وطني قبل أن يكون شرطاً دولياً. وسعيّنا نحو الشفافية ليس مجرد استجابة لتوصية، بل هو الحجر الأساس لإعادة الثقة بمؤسسات الدولة، واستعادة كرامة الإدارة العامة".

ولاحظ أنّ "التهرب الضريبي يُعدّ من أبرز الجرائم المالية التي تؤدي إلى خسائر مباشرة في الإيرادات العامة تؤثر على العدالة الاجتماعية والثقة بالمؤسسات. ومع تطور الوسائل غير المشروعة لتحويل الأموال، أصبح تبييض العائدات الناتجة عن التهرب الضريبي يشكل تهديداً مباشراً للنزاهة المالية والاستقرار الإقتصادي".

وشدّد على أن "مكافحة تبييض الأموال الناتجة عن التهرب الضريبي لم تعد قضية تقنية أو إدارية فحسب، بل هي قضية تمسّ صميم الإصلاح المالي وصدقية الدولة اللبنانية في التزاماتها أمام شركائها الدوليين، وعلى رأسهم مجموعة العمل المالي الدولية (FATF) والمجموعة الإقليمية (MENAFATF)".

مسؤولية وزارة المالية

وأكّد أن "وزارة المالية، كونها على خط المواجهة الأول في هذا المجال، تتحمّل مسؤولية كبيرة في وضع الأطر التنظيمية والرقابية التي تعزز الشفافية وتمنع استغلال النظام الضريبي لأغراض إجرامية. لذلك، لا بد من أن تتعامل وزارة المالية مع هذا الملف من خلال نهج وقائي، تشريعي، ومعلوماتي متكامل، بالإضافة إلى ربط التحصيل الضريبي بآليات مكافحة تبييض الأموال بشكل مؤسساتي ومنهجي".

https://www.nidaalwatan.com/article/328583-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D9%83%D8%AB%D9%81-%D8%AC%D9%87%D9%88%D8%AF-%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%81%D8%AD%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A8%D9%8A%D9%8A%D8%B6-%D8%B9%D8%A8%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%87%D8%B1%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B6%D8%B1%D9%8A%D8%A8%D9%8A

نداء الوطن
العدد 1600 | السنة السادسة | الثلثاء 17 حزيران 2025

مجموعة العمل المالي (FATF) الى بيروت لمعاينة التطورات

المالية تكثّف جهود مكافحة التبييض

لفت المدير العام لوزارة المال جورج معراوي إلى أنّ مكافحة تبييض الأموال المتعلّقة بالتهرّب الضريبي ترسم «آفاقاً لتحسين التصنيف المالي للبنان واستعادة ثقة المستثمرين والداعمين الدوليين» به، مؤكداً أن التزام لبنان في هذا المجال «استحقاق وطني قبل أن يكون شرطاً دولياً».

معراوي في «معهد باسل فليحان»

قال معراوي خلال افتتاحه برنامجاً تدريبياً عن موضوع «مكافحة تبييض الأموال المتعلّقة بالتهرّب الضريبي» في معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي في بيروت، إنّ البرنامج التدريبي المتخصص بعنوان «مكافحة تبييض الأموال المتعلّقة بالتهرب الضريبي» يقام «في وقت دقيق يشهد فيه لبنان تحديات مالية واقتصادية جسيمة، تفرض مضاعفة الجهد والعمل بمنتهى الشفافية والمسؤولية».

وأضاف: «إن التزامنا مكافحة غسل الأموال الناتج عن التهرب الضريبي هو استحقاق وطني قبل أن يكون شرطاً دولياً. وسعينا نحو الشفافية ليس مجرد استجابة لتوصية، بل هو الحجر الأساس لإعادة الثقة بمؤسسات الدولة، واستعادة كرامة الإدارة العامة».

ولاحظ أنّ «التهرب الضريبي يُعدّ من أبرز الجرائم المالية التي تؤدي إلى خسائر مباشرة في الإيرادات العامة تؤثّر على العدالة الاجتماعية والثقة بالمؤسسات. ومع تطور الوسائل غير المشروعة لتحويل الأموال، أصبح تبييض العائدات الناتجة عن التهرب الضريبي يشكل تهديداً مباشراً للنزاهة المالية والاستقرار الاقتصادي».

وشدّد على أن «مكافحة تبييض الأموال الناتجة عن التهرب الضريبي لم تعد قضية تقنية أو إدارية فحسب، بل هي قضية تمس صميم الإصلاح المالي وصدقية الدولة اللبنانية في التزاماتها أمام شركائها الدوليين، وعلى رأسهم مجموعة العمل المالي الدولية (FATF) والمجموعة الإقليمية (MENAFATF)».

مسؤولية وزارة المالية

وأكّد أن «وزارة المالية، كونها على خط المواجهة الأول في هذا المجال، تتحمّل مسؤولية كبيرة في وضع الأطر التنظيمية والرقابية التي تعزز الشفافية وتمنع استغلال النظام الضريبي لأغراض إجرامية. لذلك، لا بد من أن نتعامل وزارة المالية مع هذا الملف من خلال نهج وقائي، تشريعي، ومعلوماتي متكامل، بالإضافة إلى ربط التحصيل الضريبي بآليات مكافحة تبييض الأموال بشكل مؤسساتي ومنهجي».

وأضاف: «نحن اليوم على أعتاب الزيارة التشخيصية الثانية لمجموعة العمل المالي، مما يتطلب منا أن نُظهر تقدماً جدياً في الالتزام بتوصيات رئيسية، أبرزها: إدراج التهرب الضريبي كجريمة أصلية ضمن جرائم غسل الأموال، وتفعيل الإبلاغ الإجباري عن العمليات المشبوهة (STR) من جميع الفاعلين، وتعزيز شفافية المعلومات حول المكلفين والعمليات، وتعزيز التعاون مع وحدة التحقيق الخاصة (SIC) وتوسيع نطاق تبادل المعلومات، وتوسيع التنسيق مع القضاء والهيئات الدولية لملاحقة المخالفين، وتوسيع الإلزام بالتصريح الإلكتروني للمكلفين وربط البيانات بين الإدارات الضريبية، وتطوير منهج لتحليل المخاطر المالية والضريبية باستخدام أدوات تقنية متقدمة».

أمامنا تحديات

ورأى أن «تحديات مهمة لا تزال أمامنا رغم التقدم المحرز على هذا الصعيد لا سيّما لناحية تفعيل الالتزام الضريبي وإعداد نماذج التصاريح وغيرها، وأبرزها: ضعف التنسيق الفعلي بين الإدارات المعنية (المالية، الجمارك، القضاء، هيئة التحقيق الخاصة)، ونقص الموارد التقنية والبشرية المتخصصة في التحقيقات المالية والضريبية المعقدة، ومحدودية الوصول إلى المعلومات المالية الفعلية للمكلفين، خاصة أصحاب المهن الحرة وانتشار الاقتصاد غير الرسمي وضعف نظم الدفع الإلكترونية، وضعف تطبيق العقوبات الرادعة بحق المخالفين».

> **التهرّب الضريبي يُعدّ من أبرز الجرائم المالية التي تؤدي إلى خسائر مباشرة**

ولفتَ إلى أن «آفاقاً لتحسين التصنيف المالي للبنان واستعادة ثقة المستثمرين والداعمين الدوليين تُرسم اليوم من خلال هذا البرنامج»، أكّد «التزام وزارة المالية الكامل بالتعاون مع الجهات الرقابية والأمنية والقضائية». آملاً في أن تكون «الزيارة التشخيصية الثانية لمجموعة العمل المالي فرصة للتقييم البناء واستكمال مسار الإصلاح المؤسسي الشامل». وفي أن «يسهم هذا البرنامج التدريبي في بناء منظومة مالية وطنية حديثة شفافة وعادلة».

أما المدير المالي والإداري للمعهد غسان الزعني، فأشار إلى أنّ «هذا البرنامج يندرج ضمن إطار جهود المعهد المتواصلة لبناء قدرات الكوادر الضريبية وتعزيز جاهزية لبنان لمواجهة التحديات المتزايدة».

ورأى أنّ «تعزيز قدرة لبنان على التعرّف والتحقيق والإبلاغ عن قضايا التهرب الضريبي المتعلقة بتبييض الأموال واستخدام منهجية قائمة على إدارة المخاطر، أصبح تالياً ضرورة لا ترفاً».

وأضاف: «أهمية هذا البرنامج أنه يأتي في ظل أزمة اقتصادية ومالية عميقة يشهدها لبنان منذ سنوات، فإذا تمكّنا من تحصين الإدارة الضريبية بدراية وحرفية عاليّة ومن كشف السلوكيات المشبوهة ومؤشرات الخطر، قد يمكّننا ذلك حينها من استعادة الثقة بالمؤسسات الرسمية والأهم التخفيف من إساءة إستخدام النظام الضريبي لأغراض إجرامية».

وشرح أنّ «تجارب دول عدة أثبتت أن الاستثمار في تدريب العاملين في الإدارات الضريبية على الربط بين المعلومات الضريبية والمؤشرات المالية المشبوهة، يُسهم في كشف شبكات التهرب وغسل الأموال، ويُعزّز قدرة الدولة على الاستجابة لمعايير التقييم الدولية».

الديار

إقتصاد محلي

المعراوي يفتتح برنامجًا في "معهد باسل فليحان"

عن "مكافحة تبييض الأموال المتعلّقة بالتهرّب الضريبي"

17 حزيران 2025 الساعة 00:00

اشترك مجانا بقناة الديار على يوتيوب

لفت المدير العام لوزارة المال جورج المعراوياس، إلى أن مكافحة تبييض الأموال المتعلّقة بالتهرب الضريبي ترسم "آفاقاً لتحسين التصنيف المالي للبنان واستعادة ثقة المستثمرين والداعمين الدوليين" به، مؤكداً أن التزام لبنان في هذا المجال "استحقاق وطني قبل أن يكون شرطًا دوليًا".

وقال المعراوي خلال افتتاحه برنامجا تدريبيا عن هذا الموضوع في معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي في بيروت، إن البرنامج التدريبي المتخصص بعنوان "مكافحة تبييض الأموال المتعلّقة بالتهرب الضريبي" يقام "في وقت دقيق يشهد فيه لبنان تحديات مالية واقتصادية جسيمة، تفرض مضاعفة الجهد والعمل بمنتهى الشفافية والمسؤولية".

أضاف: "إن التزامنا مكافحة غسل الأموال الناتج من التهرب الضريبي هو استحقاق وطني قبل أن يكون شرطًا دوليا. وسعيًنا نحو الشفافية ليس مجرد استجابة لتوصية، بل هو الحجر الأساس لإعادة الثقة بمؤسسات الدولة، واستعادة كرامة الإدارة العامة".

ولاحظ أن "التهرب الضريبي يُعدّ من أبرز الجرائم المالية التي تؤدي إلى خسائر مباشرة في الإيرادات العامة وتؤثر في العدالة الاجتماعية والثقة بالمؤسسات. ومع تطور الوسائل غير المشروعة لتحويل الأموال، أصبح تبييض العائدات الناتجة من التهرب الضريبي يشكل تهديدا مباشرا للنزاهة المالية والاستقرار الاقتصادي".

وشدّد على أن "مكافحة تبييض الأموال الناتجة من التهرب الضريبي لم تعد قضية تقنية أو إدارية فحسب، بل هي قضية تمس صميم الإصلاح المالي وصدقية الدولة اللبنانية في التزاماتها أمام شركائها الدوليين. وعلى رأسهم مجموعة العمل المالي الدولية (FATF) والمجموعة الإقليمية (MENAFATF)". وأكد أن "وزارة المالية، كونها على خط المواجهة الأول في هذا المجال، تتحمل مسؤولية كبيرة في وضع الأطر التنظيمية والرقابية التي تعزز الشفافية وتمنع استغلال النظام الضريبي لأغراض إجرامية. لذلك، لا بد من أن تتعامل وزارة المالية مع هذا الملف من خلال نهج وقائي، تشريعي، ومعلوماتي متكامل؛ بالاضافة الى ربط التحصيل الضريبي بآليات مكافحة تبييض الأموال بشكل مؤسساتي ومنهجي".

وأضاف: "نحن اليوم على أعتاب الزيارة التشخيصية الثانية لمجموعة العمل المالي، مما يتطلب منا أن نُظهر تقدماً جديا في الالتزام بتوصيات رئيسية، أبرزها: إدراج التهرب الضريبي كجريمة أصلية ضمن جرائم غسل الأموال، وتفعيل الإبلاغ الإجباري عن العمليات المشبوهة (STR) من جميع الفاعلين، وتعزيز شفافية المعلومات حول المكلفين والعمليات، وتعزيز التعاون مع وحدة التحقيق الخاصة (SIC) وتوسيع نطاق تبادل المعلومات، وتوسيع التنسيق مع القضاء والهيئات الدولية لملاحقة المخالفين".

https://addiyar.com/article/2249465-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%88%D9%8A-%D9%8A%D9%81%D8%AA%D8%AA%D8%AD-%D8%A8%D8%B1%D9%86%D8%A7%D9%85%D8%AC%D8%A7-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B9%D9%87%D8%AF-%D8%A8%D8%A7%D8%B3%D9%84-%D9%81%D9%84%D9%8A%D8%AD%D9%84-%D9%81%D9%84%D9%8A%D8%AD%D8%A7%D9%86%D8%B9%D9%86-%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%81%D8%AD%D8%A9-%D8%AA%D8%A8%D9%8A%D9%8A%D8%B6-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%88%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%82%D8%A9

المعـــراوي إفتتـــح برنامجـــاً فـــي «معهـــد باســـل فليحـــان» عـــن «مُكافحـــة تبييـــض الأمـــوال المتعلّقـــة بالتهـــرّب الضريبـــي»

لفت المديـــر العام لـــوزارة المـــال جورج المعراويامس، إلى أن مكافحة تبييض الأموال المتعلّقـــة بالتهرب الضريبي ترســـم «آفاقاً لتحسين التصنيف المالي للبنان واستعادة ثقة المستثمرين والداعمين الدوليين» به، مؤكداً أن التزام لبنان في هذا المجال «استحقاق وطني قبل أن يكون شرطًا دوليًا».

وقال المعـــراوي خلال افتتاحـــه برنامجا تدريبيا عن هذا الموضوع في معهد باســـل فليحـــان المـــالي والاقتصـــادي في بيروت، إن البرنامـــج التدريبي المتخصـــص بعنوان «مكافحة تبييض الأمـــوال المتعلّقة بالتهرب الضريبي» يقام «في وقت دقيق يشـــهد فيه لبنان تحديات مالية واقتصادية جســـيمة، تفرض مضاعفة الجهد والعمل بمنتهى الشفافية والمسؤولية».

أضاف: «إن التزامنا مكافحة غسل الأموال الناتج من التهرب الضريبي هو اســـتحقاق وطني قبل أن يكون شرطًا دوليا. وســـعيُنا نحو الشفافية ليس مجرد اســـتجابة لتوصية، بل هو الحجر الأساس لإعادة الثقة بمؤسسات الدولة، واستعادة كرامة الإدارة العامة».

ولاحظ أن «التهرب الضريبي يُعدّ من أبرز الجرائم المالية التي تؤدي إلى خسائر مباشرة في الإيرادات العامة وتؤثـــر في العدالة الاجتماعيـــة والثقة بالمؤسســـات. ومع تطور الوسائل غير المشروعة لتحويل الأموال، أصبـــح تبييض العائدات الناتجة من التهرب الضريبي يشكل تهديدا مباشرا للنزاهة المالية والاستقرار الاقتصادي».

وشدّد على أن «مكافحة تبييض الأموال الناتجة من التهرب الضريبي لم تعد قضية تقنية أو إدارية فحســـب، بل هي قضية تمـــسّ صميم الإصلاح المالي وصدقيـــة الدولة اللبنانيـــة في التزاماتها أمام شركائها الدوليين، وعلى رأســـهم مجموعة العمل المالي الدولية (FATF) والمجموعة الإقليمية (MENAFATF)». وأكـــد أن «وزارة المالية، كونها على خط المواجهة الأول في هـــذا المجال، تتحمل مســـؤولية كبـــيرة في وضع الأطـــر التنظيمية

والرقابية التي تعزز الشـــفافية وتمنع استغلال النظام الضريبي لأغراض إجرامية. لذلك، لا بد من أن تتعامل وزارة المالية مع هذا الملف من خلال نهج وقائي، تشريعي، ومعلوماتي متكامل؛ بالاضافة الى ربط التحصيـــل الضريبي بآليـــات مكافحة تبييض الأموال بشكل مؤسساتي ومنهجي».

وأضاف: «نحـــن اليوم عـــلى أعتـــاب الزيارة التشـــخيصية الثانية لمجموعة العمل المالي، مما يتطلـــب منا أن نُظهـــر تقدماً جديـــا في الالتزام بتوصيـــات رئيســـية، أبرزهـــا: إدراج التهـــرب الضريبي كجريمـــة أصلية ضمن جرائم غســـل الأموال، وتفعيل الإبلاغ الإجبـــاري عن العمليات المشـــبوهة (STR) من جميـــع الفاعلين، وتعزيز شـــفافية المعلومات حول المكلفـــين والعمليات، وتعزيـــز التعاون مـــع وحدة التحقيـــق الخاصة (SIC) وتوســـيع نطاق تبادل المعلومات، وتوسيع التنســـيق مع القضاء والهيئات الدولية لملاحقة المخالفين، وتوســـيع الإلزام بالتصريح الإلكتروني للمكلفين وربط البيانـــات بين الإدارات الضريبية، وتطوير ممنهج لتحليل المخاطر المالية والضريبية باستخدام أدوات تقنية متقدمة». رأى أن «تحديات مهمة لا تزال أمامنا رغـــم التقدّم المحرز على هذا الصعيد لا ســـيّما لناحية تفعيل الالتزام الضريبي وإعداد نماذج التصاريح وغيرها، وأبرزها: ضعف التنسيق الفعلي بين الإدارات المعنية (المالية، الجمارك، القضاء، هيئة التحقيق الخاصة)، ونقص الموارد التقنية والبشرية المتخصصة في التحقيقات الماليـــة والضريبية المعقدة، ومحدودية الوصـــول إلى المعلومات المالية الفعليـــة للمكلفين، خاصـــة أصحاب المهن الحرة وانتشار الاقتصاد غير الرسمي وضعف نظم الدفـــع الإلكترونيـــة، وضعف تطبيق العقوبات الرادعة على المخالفين».

وإذ أشـــار إلى ان «آفاقًا لتحسين التصنيف المالي للبنان واســـتعادة ثقة المســـتثمرين والداعمين الدوليين تُرســـم اليوم من خلال هذا البرنامج»، أكّـــد «التـــزام وزارة المالية الكامـــل التعـــاون مـــع الجهـــات الرقابية والأمنية والقضائيـــة»، آملاً في أن تكون «الزيارة التشخيصية الثانية لمجموعة العمل المالي فرصة للتقييم البناء واستكمال مسار الإصلاح المؤسسي الشامل»، وفي أن «يســـهم هذا البرنامج التدريبي في بناء منظومة مالية وطنية حديثة شـــفافة وعادلة

أما المدير المالي والإداري للمعهد غسان الزعني، فأشـــار إلى أن «هذا البرنامج ينـــدرج ضمن إطار جهـــود المعهد المتواصلـــة لبناء قـــدرات الكوادر الضريبية وتعزيز جاهزية لبنان لمواجهة التحديات المتزايدة».

وإذ لاحـــظ أن «هذا البرنامج يأتي في ظل إدراج لبنان في 10 حزيران الجاري في القائمة السوداء من المفوضية الأوروبية مما ســـيؤثر ســـلبا في ســـمعة لبنان وفي الاستثمار، والتحويلات الماليّة ويزيد من عزلة لبنان الماليّة»، شدد على أن «الرهان اليـــوم يكمـــن في التنفيذ العمـــلي للإصلاحات المطلوبة لتخطـــي المرحلة الرمادية والخروج منها بحلول 2026».

وتناولت جلســـات امس من البرنامج أساسيّات مكافحـــة تبييض الأمـــوال وتمويـــل الإرهاب، والجرائم المرتبطة بالضرائـــب كجرم منفصل عن تبييض الأموال، والنهج القائم على المخاطر للإدارة الضريبيّة.

إقتصاد

المعراوي يفتتح برنامجاً في "معهد باسل فليحان" عن "مكافحة تبييض الأموال المتعلّقة بالتهرّب الضريبي"

2025,16 حزيران

12

لفت المدير العام لوزارة المال جورج المعراوي امس، إلى أن مكافحة تبييض الأموال المتعلّقة بالتهرب الضريبي ترسم "آفاقاً لتحسين التصنيف المالي للبنان واستعادة ثقة المستثمرين والمانحين الدوليين" به، مؤكداً أن التزام لبنان في هذا المجال "استحقاق وطني قبل أن يكون شرطًا دولياً".

وقال المعراوي خلال افتتاحه برنامجاً تدريبياً عن هذا الموضوع في معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي في بيروت، إن البرنامج التدريبي المتخصص بعنوان "مكافحة تبييض الأموال المتعلّقة بالتهرب الضريبي" يقام "في وقت دقيق يشهد فيه لبنان تحديات مالية واقتصادية جسيمة، تفرض مضاعفة الجهد والعمل بمنتهى الشفافية والمسؤولية".

وأضاف: "إن التزامنا مكافحة غسل الأموال الناتج عن التهرب الضريبي هو استحقاق وطني قبل أن يكون شرطًا دولياً. وسعينا نحو الشفافية ليس مجرد استجابة لتوصية، بل هو الحجر الاساس لإعادة الثقة بمؤسسات الدولة، واستعادة كرامة الإدارة العامة".

ولاحظ أن "التهرب الضريبي يُعدّ من أبرز الجرائم المالية التي تؤدي إلى خسائر مباشرة في الإيرادات العامة وتؤثر على العدالة الاجتماعية والثقة بالمؤسسات. ومع تطور الوسائل غير المشروعة لتحويل الأموال، أصبح تبييض العائدات الناتجة عن التهرب الضريبي يشكل تهديداً مباشراً للنزاهة المالية والاستقرار الاقتصادي".

وشدد على أن "مكافحة تبييض الأموال الناتجة عن التهرب الضريبي لم تعد قضية تقنية أو إدارية فحسب، بل هي قضية تمس صميم الإصلاح المالي وصدقية الدولة اللبنانية في التزاماتها أمام شركائها الدوليين، وعلى رأسهم مجموعة العمل المالي الدولية (FATF) والمجموعة الإقليمية (MENAFATF)".

وأكد أن "وزارة المالية، كونها على خط المواجهة الأول في هذا المجال، تتحمل مسؤولية كبيرة في وضع الأطر التنظيمية والرقابية التي تعزز الشفافية وتمنع استغلال النظام الضريبي لأغراض إجرامية. لذلك، لا بد من أن تتعامل وزارة المالية مع هذا الملف من خلال نهج وقائي، تشريعي، ومعلوماتي متكامل، بالاضافة الى ربط التحصيل الضريبي بآليات مكافحة تبييض الأموال بشكل مؤسساتي ومنهجي".

وأضاف: "نحن اليوم على أعتاب الزيارة التشخيصية الثانية لمجموعة العمل المالي، مما يتطلب منا أن نُظهر تقدماً جدياً في الالتزام بتوصيات رئيسية، أبرزها: إدراج التهرب الضريبي كجريمة أصلية ضمن جرائم غسل الأموال، وتفعيل الإبلاغ الإجباري عن العمليات المشبوهة من جميع الفاعلين، وتعزيز شفافية المعلومات حول المكلفين والعمليات، وتعزيز التعاون مع وحدة التحقيق الخاصة (SIC) وتوسيع نطاق تبادل المعلومات، وتوسيع التنسيق مع القضاء والهيئات الدولية لمداهمة المخالفين. وتوسيع الإفراج بالتصريح الالكتروني للمكلفين وربط السيارات بين الإدارات الضريبية، وتطوير ممهج تحليل المخاطر المالية والضريبية باستخدام أدوات تقنية متقدمة".

ورأى أن "التحديات مهمة لا تزال أمامنا رغم التقدم المحرز على هذا الصعيد لا سيما لناحية تفعيل الالتزام الضريبي وإعداد نماذج التصاريح وغيرها. وأبرزها: ضعف التنسيق الفعلي بين الإدارات المعنية (المالية، الجمارك، القضاء، هيئة التحقيق الخاصة) ونقص الموارد التقنية والبشرية المتخصصة في التحقيقات المالية والضريبية المعقدة، ومحدودية الوصول إلى المعلومات المالية للمكلفين، خاصة أصحاب المهن الحرة واقتصاد غير الرسمي، وضعف نظم الدفع الإلكترونية، وضعف تطبيق العقوبات الرادعة بحق المخالفين".

https://www.elsharkonline.com/%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%b9%d8%b1%d8%a7%d9%88%d9%8a-%d9%8a%d9%81%d8%aa%d8%aa%d8%ad-%d8%a8%d8%b1%d9%86%d8%a7%d9%85%d8%ac%d8%a7%d9%8b-%d9%81%d9%8a-%d9%85%d8%b9%d9%87%d8%af-%d8%a8%d8%a7%d8%b3%d9%84-%d9%81%d9%84%d9%8a%d8%ad%d8%a7%d9%86-%d8%b9%d9%86-%d9%85%d9%83%d8%a7%d9%81%d8%ad%d8%a9-%d8%aa%d8%a8%d9%8a%d9%8a%d8%b6-%d8%a7%d9%84%d8%a3%d9%85%d9%88%d8%a7%d9%84-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%aa%d8%b9%d9%84%d9%91%d9%82%d8%a9-%d8%a8%d8%a7%d9%84%d8%aa%d9%87%d8%b1%d9%91%d8%a8-%d8%a7%d9%84%d8%b6%d8%b1%d9%8a%d8%a8%d9%8a/2025/06/16/%d8%a5%d9%82%d8%aa%d8%b5%d8%a7%d8%af/

10 الشرق | الثلاثاء 17 حزيران 2025 العدد 22695

المعراوي يفتتح برنامجاً في «معهد باسل فليحان» عن «مكافحة تبييض الأموال المتعلّقة بالتهرّب الضريبي»

لفت المدير العام لوزارة المال جورج المعراوي امس، إلى أن مكافحة تبييض الأموال المتعلّقة بالتهرب الضريبي ترسم «آفاقاً لتحسين التصنيف المالي للبنان واستعادة ثقة المستثمرين والداعمين الدوليين» به، مؤكداً أن التزام لبنان في هذا المجال «استحقاق وطني قبل أن يكون شرطًا دولياً».

وقال المعراوي خلال افتتاحه برنامجاً تدريبياً عن هذا الموضوع في معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي في بيروت، إن البرنامج التدريبي المتخصص بعنوان «مكافحة تبييض الأموال المتعلّقة بالتهرب الضريبي» يقام «في وقت دقيق يشهد فيه لبنان تحديات مالية واقتصادية جسيمة، تفرض مضاعفة الجهد والعمل بمنتهى الشفافية والمسؤولية».وأضاف: «إن التزامنا مكافحة غسل الأموال الناتج عن التهرب الضريبي هو استحقاق وطني قبل أن يكون شرطًا دولياً. وسعيًنا نحو الشفافية ليس مجرد استجابة لتوصية، بل هو الحجر الأساس لإعادة الثقة بمؤسسات الدولة، واستعادة كرامة الإدارة العامة». ولاحظ أن «التهرب الضريبي يُعدّ من أبرز الجرائم المالية التي تؤدي إلى خسائر مباشرة في الإيرادات العامة وتؤثر على العدالة الاجتماعية والثقة بالمؤسسات. ومع تطور الوسائل غير المشروعة لتحويل الأموال، أصبح تبييض العائدات الناتجة عن التهرب الضريبي يشكل تهديداً مباشراً للنزاهة المالية والاستقرار الاقتصادي». وشدّد على أن «مكافحة تبييض الأموال الناتجة عن التهرب الضريبي لم تعد قضية تقنية أو إدارية فحسب، بل هي قضية تمسّ صميم الإصلاح المالي وصدقية الدولة اللبنانية في التزاماتها أمام شركائها الدوليين، وعلى رأسهم مجموعة العمل المالي الدولية (FATF) والمجموعة الإقليمية (MENAFATF)». وأكد أن «وزارة المالية، كونها على خط المواجهة الأول في هذا المجال، تتحمل مسؤولية كبيرة في وضع الأطر التنظيمية والرقابية التي تعزز الشفافية وتمنع استغلال النظام الضريبي لأغراض إجرامية. لذلك، لا بد من أن تتعامل وزارة المالية مع هذا الملف من خلال نهج وقائي، تشريعي، ومعلوماتي متكامل؛ بالاضافة الى ربط التحصيل الضريبي بآليات مكافحة تبييض الأموال بشكل مؤسساتي ومنهجي». وأضاف: «نحن اليوم على أعتاب الزيارة التشخيصية الثانية لمجموعة العمل المالي، مما يتطلب منا أن نُظهر تقدماً جدياً في الالتزام بتوصيات رئيسية، أبرزها: إدراج التهرب الضريبي كجريمة أصلية ضمن جرائم غسل الأموال، وتفعيل الإبلاغ الإجباري عن العمليات المشبوهة من جميع الفاعلين، وتعزيز شفافية المعلومات حول المكلفين والعمليات، وتعزيز التعاون مع وحدة التحقيق الخاصة (SIC) وتوسيع نطاق تبادل المعلومات، وتوسيع التنسيق مع القضاء والهيئات الدولية لملاحقة المخالفين، وتوسيع الإلزام بالتصريح الإلكتروني للمكلفين وربط البيانات بين الإدارات الضريبية، وتطوير ممنهج لتحليل المخاطر المالية والضريبية باستخدام أدوات تقنية متقدمة». ورأى أن «تحديات مهمة لا تزال أمامنا رغم التقدّم المحرز على هذا الصعيد لا سيّما لناحية تفعيل الالتزام الضريبي وإعداد نماذج التصاريح وغيرها، وأبرزها: ضعف التنسيق الفعلي بين الإدارات المعنية (المالية، الجمارك، القضاء، هيئة التحقيق الخاصة)، ونقص الموارد التقنية والبشرية المتخصصة في التحقيقات المالية والضريبية المعقدة، ومحدودية الوصول إلى المعلومات المالية الفعلية للمكلفين، خاصة أصحاب المهن الحرة وانتشار الاقتصاد غير الرسمي وضعف نظم الدفع الإلكترونية، وضعف تطبيق العقوبات الرادعة بحق المخالفين». وإذ أشار إلى ان «آفاقاً لتحسين التصنيف المالي للبنان واستعادة ثقة المستثمرين والداعمين الدوليين تُرسم اليوم من خلال هذا البرنامج»، أكّد «التزام وزارة المالية الكامل التعاون مع الجهات الرقابية والأمنية والقضائية»، آملاً في أن تكون «الزيارة التشخيصية الثانية لمجموعة العمل المالي فرصة للتقييم البناء واستكمال مسار الإصلاح المؤسسي الشامل»، وفي أن «يسهم هذا البرنامج التدريبي في بناء منظومة مالية وطنية حديثة شفافة وعادلة».

أما المدير المالي والإداري للمعهد غسان الزعني، فأشار إلى أن «هذا البرنامج يندرج ضمن إطار جهود المعهد المتواصلة لبناء قدرات الكوادر الضريبية وتعزيز جاهزية لبنان لمواجهة التحديات المتزايدة». وإذ لاحظ أن «هذا البرنامج يأتي في ظل إدراج لبنان في ١٠ حزيران الجاري في القائمة السوداء من المفوضية الأوروبية مما سيؤثر سلباً على سمعة لبنان وعلى الاستثمار، والتحويلات المالية ويزيد من عزلة لبنان المالية»، شدد على أن «الرهان اليوم يكمن في التنفيذ العملي للإصلاحات المطلوبة لتخطي المرحلة الرمادية والخروج منها بحلول ٢٠٢٦». ورأى أن «تعزيز قدرة لبنان على التعرّف والتحقيق والإبلاغ عن قضايا التهرب الضريبي المتعلقة بتبييض الاموال واستخدام منهجية قائمة على إدارة المخاطر، أصبح تالياً ضرورة لا ترفاً». وأوضح أن «هذا البرنامج التدريبي (...) هو ثمرة مسار انطلق منذ عام ٢٠١٥». واضاف: «أهمية هذا البرنامج أنه يأتي في ظل أزمة اقتصادية ومالية عميقة يشهدها لبنان منذ سنوات، فإذا تمكّنا من تحصين الإدارة الضريبية بدراية وحرفية عاليّة ومن كشف السلوكيات المشبوهة ومؤشرات الخطر، قد يُمكّننا ذلك حينها من استعادة الثقة بالمؤسسات الرسمية والاهم التخفيف من إساءة استخدام النظام الضريبي لأغراض إجرامية». وشرح أن «تجارب دول عدة أثبتت أن الاستثمار في تدريب العاملين في الإدارات الضريبية على الربط بين المعلومات الضريبية والمؤشرات المالية المشبوهة، يُسهم في كشف شبكات التهرب وغسل الأموال، ويُعزّز قدرة الدولة على الاستجابة لمعايير التقييم الدولية».

وتناولت جلسات امس الاثنين من البرنامج أساسيّات مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، والجرائم المرتبطة بالضرائب كجرم منفصل عن تبييض الأموال، والنهج القائم على المخاطر للإدارة الضريبيّة.

وتشمل أعمال البرنامج في يومه الثاني غداً الأربعاء تطبيقات عمليّة للنهج القائم على المخاطر.